

Distr.  
LIMITED

TD/B/CN.4/L.1  
29 October 1992  
ARABIC  
Original : ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



### مجلس التجارة والتنمية

اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات:

تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة

لدى البلدان النامية

الدورة الاولى

جنيف ، ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢

البند ٦ من جدول الاعمال

مشروع تقرير اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات:

تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة لدى

البلدان النامية

المعقودة في قصر الامم ، جنيف

من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢

المقرر: السيدة إ. غونشاليث ماريرو (كوبا)

### المحتويات

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>	<u>المفحة</u>
مقدمة .....	١ - ٦	٢
الاول - وضع برنامج عمل اللجنة الدائمة .....	٧ - ٢٠	٦
الثاني - المسائل التنظيمية .....	٢١ - ٢٤	١٤
المرفق - العضوية والحضور .....		١٦

### مقدمة

١ - عقدت اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات: تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة لدى البلدان النامية ، والمنشأة عملاً بالفقرة ٧٠ من التزام كرتاخينا ، دورتها الأولى في قصر الأمم ، بجنيف ، في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ . وخلال الدورة ، عقدت اللجنة الدائمة ... جلسة عامة<sup>(١)</sup> .

### البيانات الافتتاحية

٢ - قال الرئيس: إن هدف اللجنة الشامل قد تحدد بوضوح في الاختصاصات التي وافق عليها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته الثامنة والثلاثين (٢١ نيسان/أبريل - ٧ أيار/مايو ١٩٩٢) . وتتمثل المهمة الرئيسية للجنة في ترجمة شتى عناصر الاختصاصات إلى المهام المحددة التي تشكل برنامج عملها على مدى السنوات الأربع المقبلة . ويمكن أن تستخدم الأعمال الواسعة بشأن الخدمات ، التي اضطلع بها الأونكتاد خلال العقد الماضي ، كأساس جيد لهذه المهمة . وأضاف قائلاً إن من الواضح أن المشتركين في الأونكتاد الثامن اعتبروا عمل اللجنة مكملًا للجهود المبذولة في إطار جولة أوروغواي لوضع إطار قانوني لمواصلة التحرير التدريجي لتجارة الخدمات . وقال إنه واثق من أن اللجنة ستكرس طاقاتها لضمان زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية في الخدمات ، دون خشية من ازدواج الجهود . وبعد ذلك ، عرض خمسة أهداف رئيسية لعمل الدورة ، هي: ترجمة كل بند من بنود الاختصاصات إلى مهام محددة ؛ والاتفاق على برنامج لتنفيذ هذا العمل ؛ وتحديد مدى استعداد الحكومات أنفسهم للمساهمة في عمل اللجنة التقني ؛ وتحديد البنود التي تملح لأن تعالجها أفرقة الخبراء ؛ والاتفاق على الطرائق الكفيلة بزيادة فعالية اشتراك الجهات غير الحكومية ، ولا سيما قطاع المؤسسات . ومن المتوقع أن تغضي المناقشات الرسمية أثناء الدورة إلى بيان الاهتمامات المحددة لكل بلد ، وهي اهتمامات من شأنها أن توجه هذا العمل وستسمح المناقشات غير الرسمية بالمرونة في معالجة اهتمامات معينة . بيد أنه ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن الغرض الرئيسي من العمل الحالي هو تزويد البلدان بسياسات انمائية قابلة للبقاء . وقال إنه يأمل ، لتحقيق هذا الغرض ، في أن تظل "روح كرتاخينا" توجه عمل اللجنة .

٣ - وقال نائب الأمين العام للأونكتاد إن الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثامن) ، عندما أنشأت اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات ، قد اعترفت بالدور الاستراتيجي الذي تؤديه الخدمات في عملية التنمية . وليس الموضوع جديداً على الأونكتاد . فقد شارك الأونكتاد ، منذ إنشائه ، في قطاعات خدمات محددة مثل النقل ، والتأمين ، والتمويل المرتبط بالتجارة .

وعولجت قضايا الخدمات أيضا في سياق عمل الأونكتاد بشأن نقل التكنولوجيا والممارسات التجارية التقييدية . واتجه دور الأونكتاد بالتدريج نحو معالجة الموضوع من حيث ارتباطه بعملية التنمية ، بما في ذلك التجارة في الخدمات وتحرير التجارة في الخدمات في البلدان النامية . ويشكل تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨٨ ، والتقرير التحليلي للأونكتاد الثامن ، المقدم من أمانة الأونكتاد إلى المؤتمر (TD/358) خلاصة وافية وتجميعية لهذا العمل . وبالإضافة إلى التحليلات العامة ، أجرت أمانة الأونكتاد أيضا دراسات قطرية وقطاعية . وقد نفذ هذا العمل في سياق مساعدة تقنية قدمت إلى البلدان المعنية لتقييم أهمية قطاع الخدمات للتنمية الاقتصادية . وقد عزز الأونكتاد الثامن الولاية في هذا المجال إلى حد كبير ، حسبما يتضح من الاختصاصات الشاملة والمفصلة المسندة إلى اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات . فهذه الاختصاصات العملية المنحى تغطي ، في آن واحد ، الجوانب العامة والجوانب المحددة فيما يتعلق بتعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة .

٤ - وبغية وضع أفضل مسار للعمل ، ستحتاج اللجنة إلى اعتماد نهج مبتكر يهدف إلى تحقيق التعاون الفعال من جانب الحكومات ، والخبراء ، وممثلي القطاع الخاص ، والأمانة . وتنص الاختصاصات على إجراء تحليل مقارن للسياسات الوطنية من أجل تطوير قطاع الخدمات ، ويمكن للحكومات أن تسهم مساهمة فريدة في هذا المسعى . وتتطلب المواضيع التقنية المعقدة ، مثل سبل الوصول إلى قنوات المعلومات والتوزيع ، التعاون الوثيق بين القطاع الخاص والمجتمع العلمي . وقد تجمعت لدى الأمانة خبرة عظيمة في هذا المجال من خلال أنشطتها الخاصة بالمساعدة التقنية ، ومن ثم فإنها تولي أهمية كبيرة إلى مساهمة القطاع الخاص والخبراء في عمل اللجنة . وإذا قررت الدورة الحالية إنشاء أفرقة خبراء تكلف بتحليل عدد من القضايا الأكثر تعقيدا من غيرها ، والتي تنشأ في هذا القطاع ، فيمكن لهذه الأفرقة إعداد المواد اللازمة للمناقشات الحكومية الدولية . وقد دعا التزام كرتاخينا (في الفقرة ٥٩) إلى إقامة تعاون وثيق بين اللجنة والمؤسسات الأخرى المعنية بقطاع الخدمات . وكما يقوم هذا التعاون الحماس ، والمهم في الوقت نفسه ، سيحتاج الأمر إلى تكثيف المشاورات والتعاون إذا أُريد للمكاسب أن تكون متبادلة . والأمانة مستعدة لأن تظطلع ، بناء على طلب الحكومات ، بإجراء الدراسات والتحليلات اللازمة للمداورات المقبلة ، مستعينة عند الاقتضاء بجهود القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والخبرات الأكاديمية . وحسبما ذكر الرئيس ، يتوقع من اللجنة أن تقوم ، في دورتها الأولى ، باستعراض كل عنصر من عناصر الاختصاصات وأن تقرر إجراءات محددة تحت كل بند من البنود . وما من شك في أن برنامج العمل هذا يعتبر حافلا ، ولكن ينبغي أن يسمح العمل المنجز في الاجتماعات غير الرسمية باتخاذ قرارات من شأنها أن تيسر الاضطلاع بهذه المهمة .

٥ - وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (الهند) إن الفقرات ١٧٧ إلى ١٨٨ من التزام كرتاخينا ، وكذلك اختصاصات اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات ، قد حددت ولاية واضحة للعمل الخاص بالخدمات . وبالمثل ، تعتبر الفقرات ١٨ و٤٧ و٥١ و٥٧ و٦٩ من التزام كرتاخينا ملائمة لفرض توجيه مسار عمل اللجنة . وغني عن البيان التأكيد على أهمية تطوير قطاع الخدمات من حيث علاقته بالنمو الاقتصادي ، فهو ، شأنه شأن القطاعين الصناعي والزراعي ، ينطوي على فوائد في مجالات العمالة والانتاج والتسويق . وقد أبرزت الوثيقة TD.358 ضالة نصيب البلدان النامية في تجارة الخدمات . ففي عام ١٩٨٩ ، بلغت قيمة الصادرات والواردات من الخدمات على الصعيد العالمي ٦٠٨,٥ مليار دولار أمريكي و٤٨٣,٤ مليار دولار أمريكي ، على التوالي ، ولم تستأثر البلدان النامية إلا بنسبة ٢٠ في المائة من هذين المبلغين ، والواقع أن قطاع الخدمات لا يزال ، بالنسبة لمعظم البلدان النامية ، من القطاعات التي تسجل عجزا .

٦ - ومن المفيد أن يركز عمل اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاع الخدمات على ما يلي: أولا ، تعتبر تنمية الموارد البشرية أمرا حيويا . وفي سياق الخدمات في البلدان النامية ، من المهم استعراض هذا الجانب بهدف تحديد مجالات الضعف والقوة ، على حد سواء . وينبغي النظر في طائفة واسعة من السياسات الكفيلة بمساعدة البلدان النامية على تعزيز هياكلها الأساسية ، المؤسسية والتكنولوجية والمادية ، المتعلقة بالخدمات ، مع التركيز على الخدمات الكثيفة المعلومات وخدمات الانتاج المتعلقة بالقطاع الأولي وقطاع الصناعة التحويلية والاتصالات اللاسلكية . وثانيا ، سيحتاج الأمر إلى تحليل خيارات السياسة المتعلقة بقطاعات محددة ، بغية زيادة قدرة البلدان النامية على استيعاب المعلومات المتعلقة بنوع معين من الخدمات أو الانتاج أو التجارة أو التكنولوجيا ، والاستفادة منها . وثالثا ، ينبغي دراسة مسألة قيام البلدان النامية بتصدير الخدمات . وبالإضافة إلى تحديد مجالات تحقيق الميزة النسبية ، من المستصوب بحث المصاعب التي تواجهها في زيادة هذه الصادرات . ويمكن أن يشمل ذلك ما يلي: '١' تحديد السياسات اللازمة لزيادة التعاون مع البلدان الأخرى ، '٢' وتحليل المسائل المرتبطة بالوصول إلى شبكات المعلومات وقنوات التوزيع ، '٣' وتحسين المهارات اللازمة لتسويق الصناعات والعمالة القادرة على المنافسة في مجال التصدير . ومن الممكن أيضا أن يشمل البحث دراسة سبل زيادة نصيب البلدان النامية في خدمات محددة تتمتع فيها بميزة تنافسية ، مثل التصميم الهندسي ، والبناء والسياحة ، الخ . وفيما يتعلق بالخدمات الهندسية وخدمات البناء ، ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى العمالة العابرة للحدود . أما فيما يتعلق بصناعة السفر ، فمن المفيد إصدار توصيات بشأن كيفية زيادة نصيب البلدان النامية في حجم النقل الجوي . وينبغي استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق

ما يلي: '١' جمع وتجهيز البيانات المتعلقة بالمصفقات الدولية في مجال السياحة ؛ '٢' وتأمين سبل الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة ؛ '٣' وتوفير الموارد المالية والتقنية لتحسين القدرة التنافسية للبلدان النامية في قطاع السياحة ؛ '٤' والتعاون الاقليمي والاقليمي . ويمكن للبلدان النامية أن تهيئ لانفسها مكانا في مجال خدمات تجهيز البيانات والبرامج الجاهزة ؛ ومتكون حرية التنقل المؤقت عبر الحدود للعمال ذوي المهارات العالية والمتوسطة وغيرهم من العمال أمرا بالغ الأهمية في هذا الصدد ؛ كما أن التعاون بشأن تحسين خدمات الاتصالات اللاسلكية مهم بنفس القدر .

## الفصل الاول

### وضع برنامج عمل اللجنة الدائمة

(البند ٣ من جدول الاعمال)

٧ - قال ممثل الارجنتين إن عملية تدويل التجارة في الخدمات وتزايد الحمة التي يستأثر بها قطاع الخدمات في التجارة العالمية يستدعيان تدابير لتعجيل البحث عن سبل تمكّن البلدان النامية من زيادة مشاركتها في التجارة الدولية في الخدمات . وينبغي لهذا الغرض أن تشخّص اللجنة الدائمة المعنية بالخدمات الاحتياجات الحقيقية للبلدان النامية بغية تصميم سياسات دولية يمكن تنفيذها بفعالية . ويمكن القيام بعمل مكثّف في المجالات التالية: (أ) وضع دراسة عن الإعانات المقدمة في قطاع الخدمات ، بما في ذلك التدابير التصحيحية ؛ (ب) إجراء تحليل (يكمل أحكام مشروع الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي) للتدابير التي تؤثر في قدرة البلدان النامية على الاستفادة من انتقال الفنيين والاختصاصيين عبر الحدود الوطنية لعض الخدمات ، وكذلك تحليل المشاكل الناشئة عن مواءمة المؤهلات ؛ (ج) إجراء تحليل لمشاكل الوصول إلى شبكات المعلومات والتكنولوجيا وقنوات التوزيع ، وهو تحليل يجري بالتعاون مع خبراء من القطاع الخاص ؛ (د) إجراء تحليل للمشاكل القائمة في الخدمات المالية بما في ذلك الوصول إلى الأسواق للقيام بالاعمال المصرفية ، وكذلك المسائل المتعلقة بالوجود التجاري والضرائب . وليس المقصد من اقتراح هذا التحليل الأخير زيادة الحساسية الخاصة التي تتميز بها المناقشات المتعلقة بالقطاع المالي . فيتعيّن اعتبار هذه الاقتراحات بمشابتها اقتراحات إرشادية فحسب وليس اقتراحات وافية . ومن المهم أن تعرف آراء جميع الاعضاء بحيث يجري تشخيص دقيق للتدابير الواجب اتخاذها بغية زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة والخدمات .

٨ - وقال ممثل الصين إن وفده يولي أهمية كبيرة لبرنامج العمل الذي سيمم في الدورة الحالية ، مما يمكّن اللجنة الدائمة من المساهمة خلال السنوات الأربع القادمة في تشجيع قطاعات خدمات البلدان النامية وكذلك في تنمية تجارة تلك البلدان في الخدمات . وأشار إلى الإطار المتعدد الأطراف الخاص بالتجارة في الخدمات المبيّن في جولة أوروغواي ، والكفيل بأن يتيح لبلدان العالم فرص المشاركة في عملية تحرير التجارة العالمية في الخدمات ، فلاحظ أن هناك عددا متزايدا من البلدان ، وخاصة البلدان النامية ، قد بدأ يقر بما تكتسبه التجارة في الخدمات من أهمية متزايدة في التجارة العالمية ككل . وإذا كانت البيئة التي تجري فيها تجارة سلع البلدان النامية والحالة الراهنة لهذه التجارة تعتبران غير مواتيتين ، فإن معدلات التبادل التجاري لهذه البلدان أقل جاذبية بكثير أيضا . فالبلدان المتقدمة ، بتفوقها المالي والتكنولوجي ، تستأثر بأكثر من ٨٠ في المائة من التجارة العالمية

في الخدمات . وهي تملك كذلك قاعدة متينة وخبرة واسعة النطاق في مجال المنافسة في القطاعات الفرعية للتمويل ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والتصميم التقني ، والإعلام ، والنقل ، وغير ذلك من القطاعات الفرعية . أما البلدان النامية ، فإنها ، على عكس ذلك تعتمد أساساً على السياحة والعمالة لكسب حواصل التصدير . ومما يعرقل تطوير هيكل خدماتها الأساسي الافتقار إلى الموارد المالية والتكنولوجيا المناسبة . وينبغي للبلدان المتقدمة ، لدى مناقشة تحرير التجارة في جولة أوروغواي ، أن تراعي الحالة الخاصة التي تعيشها البلدان النامية وأن توفر لها معاملة تفضيلية وأن تحسن من فرص وصولها إلى الأسواق . وذكر ممثل الصين بعمل الاونكتاد السابق في هذا المجال ، فقال إن شتى التقارير التحليلية التي أعدتها الأمانة في السنوات القليلة الماضية كانت بمثابة مراجع قيّمة . وينبغي لدى تصميم برنامج عمل اللجنة إيلاء العناية الواجبة لتحسين وتنفيذ السياسات المحلية ، وكذلك تنسيق السياسات الدولية وما تحدثه من أثر . وينبغي للجنة ، بوصفها هيئة حكومية دولية متعددة الأطراف ، أن تتمكن من تقديم مساهمة كبيرة من أجل إيجاد الظروف السانحة للتعاون الدولي وتشجيع تقديم المجتمع الدولي الدعم والمساعدة إلى البلدان النامية . ويفترض من البلدان المتقدمة ، في هذا السياق ، أن تتحمل مسؤولياتها والتزاماتها وذلك ليس بسبب مركزها المهيمن في التجارة الدولية في الخدمات وما تراكم لديها من خبرة في تطوير صناعات خدماتها فحسب ، بل أيضاً بسبب ما تملكه من موارد وتكنولوجيا تمكنها من مساعدة غيرها من البلدان على تطوير صناعات خدماتها .

٩ - وقال إن صناعات الخدمات في الصين متخلفة نسبياً وهي لا تستأثر إلا بنسبة ٣٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في البلد . غير أن الصين ، بوصفها مشاركاً نشطاً في مفاوضات جولة أوروغواي المعنية بالتجارة في الخدمات ، على استعداد تام لتمتع بحقوقها ولتغني بالتزاماتها بموجب النظام التجاري الجديد . وإن سياسة الانفتاح والإصلاح الحالية التي تنتهجها الصين ستشجع تطوير صناعات الخدمات . ويتوقع أن يسهل عمل اللجنة تطوير صناعات الخدمات في جميع البلدان النامية .

١٠ - وأكدت المتحدثة باسم المجموعة الأفريقية (مصر) أن مبرر وجود اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات هو المساعدة على إنشاء ورعاية قطاعات خدمات قادرة على المنافسة في البلدان النامية . ويلزم ، بالتالي ، تحديد وتأكيد دور البلدان المتقدمة في إيجاد بيئة خارجية تؤدي إلى تطوير قطاعات الخدمات في البلدان النامية . والمهمة الرئيسية الثانية للجنة هي تقييم أوجه ضعف وقدرات قطاعات الخدمات في البلدان النامية ككل ، بهدف المساعدة على تصميم وصياغة خيارات سياسة وبدائل للتغلب على أوجه الضعف . وبينما ينبغي لجولة أوروغواي أن توفر إطاراً للتحرير التدريجي للتجارة في الخدمات من شأنه أن يوسع مشاركة البلدان النامية ،

كما ورد في الفقرة ١٧٨ من التزام كرتاخينا وفي ديباجة الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات ، فإن المهمة الرئيسية الثالثة للجنة هي تحديد الطريقة التي يمكن بها للبلدان النامية أن تحسّن مآدراتها من الخدمات . ولتحقيق هذا الغرض ، يلزم توفير الإرشاد المناسب والخيارات السياسية على الصعيدين الوطني والدولي . وتشكل تنمية الموارد البشرية المهمة الرئيسية الرابعة بغية تحسين التكيف مع أوجه التقدم العلمي ونظم المعلومات . وأشارت في هذا الصدد إلى الفقرتين ٩ و ١٠ من الوثيقة TD/B/CN.4/2 وإلى الفقرتين ١(ف) و(د) من اختصاصات اللجنة (TD/B/1323 (Vol.II)) .

١١ - وأشارت كذلك بوجه خاص إلى الفقرة ١٣ من الوثيقة TD/B/CN.4/2 بوصفها فقرة تحدد قطاعات جوهرية للبلدان النامية مثل خدمات الهياكل الأساسية وسائر خدمات المنتجين ، وتنمية الموارد البشرية ، والعمل والسياحة ، ووسائل الإعلام وغيرها . وشمة حاجة ملحة إلى تزويد البلدان النامية بالمساعدة التقنية المناسبة في هذا المجال . وتنتظر المجموعة الأفريقية أن تولى عناية كاملة لاحتياجات البلدان الأفريقية ، وفقا للمقرر الذي اتخذته مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة والثلاثين ، ولصالح أقل البلدان نموا بوجه خاص .

١٢ - واقترح ممثل اليابان أن تراعى العناصر التالية في عمل اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات . أولا ، ينبغي أن تكون مهام اللجنة محددة بصورة جيدة ، بتحديد جدول زمني واضح لكل نشاط . وأنسب عمل يلزم الشروع فيه هو إجراء الاستعراض والتحليل المقارن المذكورين في الفقرة ١(ف) من اختصاصات اللجنة . ثانيا ، يشاطر وفده الأمانة رأيها فيما يتعلق بجدوى إدخال خصوصية قطاعية في عمل اللجنة . ويعد قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في هذا الصدد من أنسب القطاعات نظرا إلى أنه جوهرى لعملية التنمية في عهد اقتصاد عالمي . ومن المفيد كذلك أن يعقد فريق خبراء لتحديد خيارات سياسة خاصة بقطاعات محددة على أساس دراسة قطاعية تعدها الأمانة . ثالثا ، ومثلما ورد في الفقرة ٩ من الاختصاصات ، ينبغي أن تشكل اللجنة محفلا لتبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء بحيث تتمكن الدول من أن تستخلص منها عبرا مناسبة لتصميم وتنفيذ السياسات على الصعيدين الوطني والدولي ، وكذلك للتعاون الاقتصادي الدولي . وينبغي تشجيع الدول الأعضاء ، ولا سيما البلدان النامية ، على أن تقدم إلى اللجنة عروضاً عن خبراتها وسياساتها على الصعيد الوطني لتطوير قطاعات خدماتها . ومن المفيد أن تتوفر توليفة من المواد التي تعدها الأمانة وسائر المعلومات المتاحة المتعلقة بدور الخدمات في عملية التنمية ، وستساهم التوليفة في إجراء الاستعراض المزمع في الفقرة ١(ف) من الاختصاصات . وسيكتسب الانتهاء المبكر من جولة أوروغواي أهمية جوهرية لتنمية قطاعات الخدمات في البلدان النامية .



١٣ - وأبرز ممثل شيلي تزايد أهمية الخدمات في الاقتصاد العالمي . فدور قطاع الخدمات دور حاسم للبلدان النامية لأن هذا القطاع يمكن أن يساهم في تنمية قطاعات أخرى في الاقتصاد . ويضطلع قطاع الخدمات ، على مثال ذلك ، بأهمية رئيسية في تعزيز التجارة الدولية وكذلك في تشجيع عملية الاستثمار الأجنبية والوطنية من أجل تحقيق تنمية مستدامة . ويمكن لانعدام فهم الدور الفعال الذي تنهض به الخدمات في تنمية الاقتصادات الوطنية أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات لا تراعي ما قد تقدمه الخدمات من مساهمة إلى التنمية المستدامة في الأجلين المتوسط والطويل . وقد أدى تطور مفاهيمي غير مناسب في قطاع الخدمات ، سواء الخدمات التي تستخدم موارد غير ماهرة أو تكنولوجيا رفيعة ، إلى قصور في المعلومات . وتقدم الإحصاءات ، تقليديا ، في شكل مجّيع إلى حد كبير ، مما يقلل من فائدتها في عملية اتخاذ القرار في سياق المفاوضات المتعلقة بالخدمات في جولة أوروغواي . وتضررت التجارة وتطوير قطاع الخدمات كذلك بسبب تنوّع طبيعة ونطاق الأنظمة القائمة فيما بين مختلف البلدان . وينبغي أن يتمثل دور الأونكتاد في تحقيق قدر أكبر من الشفافية في هذا القطاع على الصعيدين الوطني والدولي بحيث تساعد الأونكتاد البلدان النامية ، من خلال توفير المساعدة التقنية ، على تصميم سياسات وتشريعات وطنية لتنمية الهيكل الأساسي اللازم للتمكن من المنافسة على الصعيد الدولي ولزيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية في الخدمات . ومن الأمور الأساسية أن تدرج اللجنة في برنامج عملها مهاماً في ميدان الإعلام والتعاون التكنولوجي والوصول إلى الأسواق . ولتحقيق هذا الهدف ، يمكن أن تقوم اللجنة الدائمة بما يلي: (أ) انجاز عمل يهدف إلى تجميع وتعميم المعلومات على الصعيد الوطني والدولي لإتاحة تجزئة الإحصاءات حسب القطاعات الفرعية ، وصقل تصنيف الخدمات على أساس تصنيف المنتجات المركزي ؛ (ب) دراسة إمكانية إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية عن الحواجز القائمة أمام التجارة في الخدمات ؛ (ج) وضع برامج مساعدة تقنية تهدف إلى تحسين قدرة البلدان النامية ، بوجه خاص ، على استخدام المعلومات المتاحة ؛ (د) وضع برامج لنقل التكنولوجيا تهدف إلى إنشاء آليات لإتاحة وتشجيع نقل المعرفة من البلدان المتقدمة ؛ (هـ) تحديد وتحليل القطاعات الفرعية التي تملك فيها البلدان النامية ميزة نسبية ، وتحديد وتحليل الحواجز الأفقية والنوعية على حد سواء القائمة أمام الوصول الفعال إلى الأسواق ؛ (و) تحليل نوع التشريعات والتنظيمات التي تسري على الانتاج والتجارة في الخدمات ، وتجارب إلغاء الضوابط وكذلك تكييف القوانين واللوائح لتنشيط تنمية قطاع الخدمات ؛ (ز) دراسة آليات تشجيع التعاون والتجارة في الخدمات فيما بين البلدان النامية على كل من الصعيدين العالمي والإقليمي .

١٤ - وأعلن ممثل أستراليا أن الهدفين الرئيسيين للجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاع الخدمات هما ترجمة العناصر الواردة في اختصاصات اللجنة إلى مهام معينة ،

والاتفاق على برنامج من أجل أداء تلك المهام ، بما في ذلك تحديد جدول أعمال مؤقتة للدورة الثانية للجنة . وقال إن الوفد الاسترالي يدرك بوجه خاص ضرورة التوصل إلى وضع برنامج عمل يمكن انجازه في غضون أربع سنوات . ولكل بلد أولوياته لدى النظر في المهام المعينة التي ستدرج في برنامج عمل اللجنة . ويمكن بالتالي أن تتحقق أقصى كفاءة لمناقشة هذا الموضوع في اجتماعات غير رسمية . ويمكن للجنة أن تظلم بعمل مفيد للغاية لتكملة الجهود المبذولة في محافل دولية أخرى . وقد أنجزت الأمانة فعلا عملا قيما في مجال الخدمات ، على نحو ما يتبين في التقرير المقدم إلى مؤتمر الاونكتاد الثامن . ومن المهم أن تستفيد اللجنة من هذا العمل ، بتوفير اتجاهات واضحة في برنامج العمل ، وبتحديد الأولويات المناسبة للتصدي للقضايا الواجب حلها .

١٥ - وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن الهدف الرئيسي للجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات هو توفير الخبرة الخاصة في تحليل صناعات الخدمات في البلدان النامية . ومن الأهمية بمكان تفادي الازدواج مع العمل المنجز في منظمات دولية أخرى . ويمكن للجنة أن تنهض بدور فريد من نوعه وهام في مجال الخدمات . وأحد أهداف اللجنة هو تمكين البلدان النامية من تحليل صناعات خدماتها بهدف: (أ) تمكينها من المشاركة بصورة أكثر كفاءة في ممارسة أنشطة "الغات" ؛ (ب) تحديد الخدمات التي تملك فيها البلدان النامية مزايا تنافسية على كل من الصعيدين الوطني والدولي ؛ (ج) تحديد التدابير التي يمكن للبلدان النامية أن تتخذها لتحسين قدرة قطاعات خدماتها على المنافسة . وستلور في الدورات غير الرسمية أفكار محددة عن برنامج عمل الاونكتاد في مجال الخدمات .

١٦ - وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن ثقته في أن يتمكن قطاع الخدمات ، بوصفه مصدرا رئيسيا من مصادر النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل ، من تحقيق فوائد للبلدان التي تمر بمرحلة اقتصادية انتقالية . ويشكل التزام كرتاخينا والاختصاصات التي وضعها مجلس التجارة والتنمية أساسا لبرنامج عمل اللجنة . وتشكل مذكرة المعلومات الأساسية الصادرة عن الأمانة (TD/B/CN.4/2) في هذا الصدد توليفة جيدة لولايات اللجنة ، على الرغم من أنها لم تتناول بطريقة مفصلة بما فيه الكفاية المسائل المطروحة في الفقرة ٢٢ منها . وذكر الممثل الفقرة ١١٨٥ من التزام كرتاخينا والفقرة ٥ من الاختصاصات فأشار إلى أنه ينبغي لاحكام التزام كرتاخينا ذات الصلة أن تدرج بصورة مناسبة في برنامج عمل اللجنة ، بالرغم من استعداد بلده لاحالة رسائل عن خبراته الوطنية الفعلية ، على نحو ما يقترح في الفقرة ٢٢ من الوثيقة TD/B/CN.4/2 . وقال إن بلده يعتبر من غير المناسب أن يستبعد تحليل مشاكل الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بقطاع الخدمات ، وذلك بسبب طبيعة الاونكتاد العالمية ، ناهيك عن قيمة ما تراكم لدى بلده من خبرة . ومن المهم أن

تحدد قطاعات خدمات معينة لينظر فيها من حيث قضايا السياسة المناسبة . والقطاعات المشار إليها في الفقرة ١٣ من الوثيقة TD/B/CN.4/2 قطاعات مناسبة في هذا الصدد . غير أنه ينبغي للجنة أن تتجاوز مجرد تحديد القطاعات الفرعية وأن تستكشف الدعم الفعلي المقدم على صعيد المؤسسات كذلك . وينبغي كذلك أن يتناول النظر في التعاون الإقليمي الخبرة المستمدة من حالات معروفة من حالات التعاون بين بلدان تشهد مستويات نمو اقتصادي مختلفة . ومن المفيد كذلك أن ينشأ مركز معلومات عن الخدمات داخل أمانة الاونكتاد ، من أجل تنفيذ الفقرة ٢(هـ) و٢(و) من اختصاصات اللجنة . وينبغي للجنة ، لدى الاضطلاع بمهمتها ، أن تولي عناية خاصة لاحتياجات أقل البلدان نمواً .

١٧ - وأكد ممثل المكسيك دعمه للأفكار التي عرضها المتحدثون السابقون والتي تبرز أهمية قطاع الخدمات في التجارة الدولية ودوره في اقتصادات البلدان المتقدمة والنامية معاً . ويلزم في هذا الصدد إجراء تحليل مفصل عن الموضوع ، باستخدام الموارد المتاحة في محافل أخرى إلى أقصى حد ، ويلزم أن ينسق الاونكتاد عمله مع سائر المنظمات ، أي المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الوطنية . وينبغي ، لدى الاضطلاع بهذه المهمة ، إيلاء عناية خاصة للتحديد المسبق لأكثر الاحتياجات إلحاحاً من وجهة نظر أهمية الموضوع المعالج وتوقيت شتى المشاريع . والمهام التالية مهام جوهرية: دعم المشاركة الفعالة للبلدان النامية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، وتوزيع الموارد اللازمة للاضطلاع بمهام المساعدة التقنية من خلال الاونكتاد ، وإجراء تحليل مفصل لما تحدثه الإعانات من أثر في التجارة الدولية في الخدمات وفي صادرات البلدان النامية بغية تحديد التدابير التي يمكن اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي لتخفيف وطأة الآثار السلبية إلى أدنى حد ممكن وللسير بعملية التحرر قدماً .

١٨ - واسترعى ممثل النمسا الانتباه إلى كثرة المجالات المبيّنة في اختصاصات اللجنة ، وهي مجالات ينبغي تركيز العمل عليها في المستقبل . وبالتالي ، ينبغي للجنة أن تركز على تحديد الأولويات فيما بين تلك المجالات لدى إعداد برنامج العمل للسنوات الأربع القادمة . ونظراً إلى اتساع نطاق المهام وضيق الوقت والموارد ، فإنه لا يستحسن تجاوز الاختصاصات لدى تحديد المهام المبيّنة التي ستدرج في برنامج العمل . وليس من قبيل الصدفة أيضاً أن أُشير في اختصاصات اللجنة (في الفقرتين ٧ و١٣) إلى ضرورة تفادي الازدواج وتداخل أنشطة اللجنة مع أنشطة سائر الهيئات الدولية ولا سيما في جولة أوروغواي في الغات . وينبغي أن تركز اللجنة في عملها على تكملة تلك الجهود وذلك ، على سبيل المثال ، بإجراء تحليل مقارن للتجارب القطرية في مجال تطوير قطاعات الخدمات في البلدان النامية وما يتاح لتلك البلدان من خيارات سياسة خاصة بقطاعات محددة . وينبغي تحويل المجالات التي تحدد بوصفها أولويات من بين تلك الاختصاصات إلى مهام تنفيذية بغية استخدام عمل اللجنة ومواردها بكفاءة .

١٩ - وزعت الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها بياناً في الدورة أشارت فيه إلى أنه من المناسب الآن ومن الضروري على السواء تحليل وتحديد السياسة العامة اللازمة لتعزيز الانتاج والصادرات والقدرات التكنولوجية لقطاعات الخدمات في البلدان النامية . وتشمل المجالات التي تتطلب اهتماماً وثيقاً في هذا الصدد ما يلي: استعراض تطور قطاعات الخدمات في البلدان النامية وإجراء تحليل مقارنة للسياسات العامة ؛ وتعزيز البنية الأساسية المؤسسية والتكنولوجية والمادية المتعلقة بالخدمات ؛ وتأثير التحرير التدريجي على إنشاء قطاعات خدمات قادرة على المنافسة ؛ وبحسب السياسات والبرامج في إطار التعاون الإقليمي بين البلدان النامية . وأشارت الجماعة والدول الأعضاء فيها إلى أنها مصممة بشكل كامل على المساهمة في هذه العملية بطريقة بناءة وتعاونية . وإن المهمة المطروحة أمام اللجنة هي تحويل قرار مؤسسي إلى مساهمة عملية في تعزيز نشوء قطاعات خدمات قادرة على المنافسة في البلدان النامية . كما أشارت إلى وجوب أن تسترشد اللجنة في هذا المشروع باختصاصاتها التفصيلية . وتوفر مذكرة المعلومات الأساسية المقدمة من الأمانة (TD/B/CN.4/1) توجيهاً قيماً في هذا الصدد . إلا أنه من المستصوب أن يجري أيضاً بحث القضايا ذات الصلة قبل اتخاذ قرار بإنشاء أفرقة خبراء . ويتمثل بديل لإنشاء هذه الأفرقة في دعوة خبراء أجانب إلى تقديم آرائهم مباشرة إلى اللجنة . وتستطيع اللجنة أن تقوم بشكل مفيد في دورتها التالية باستعراض لتطور قطاعات الخدمات في البلدان النامية يشمل السياسات الرامية إلى تطوير البنى الأساسية ، وإلى تنمية الموارد البشرية ، والخدمات كثيفة المعرفة ، وخدمات المنتجين المتعلقة بالقطاعين الأولي والتحويلي ، وبالامتلاكات السلوكية واللاسلكية (الفقرات ١(أ) ، و(ب) ، و(ج) من الاختصاصات) . ويمكن دعوة الأعضاء إلى تقديم بيانات إضافية إلى اللجنة . وثمة حاجة إلى مزيد من المعلومات بشأن المقترحات المقدمة من أجل قيام الأمانة بأعمال إضافية .

٢٠ - وتؤيد الجماعة والدول الأعضاء فيها الاتجاه العام لمقترح الأمانة (TD/B/CN.4/2 ، الفقرة ١٠) المتعلق بالمعلومات المتمثلة بانتاج الخدمات والتجارة والتكنولوجيا المتعلقةتين بها ، ولكنها تومي بأن تؤخذ في الحسبان أيضاً الخبرات ذات الصلة التي حققها مركز التجارة الدولية . ولئن كان العمل بشأن قطاعات محددة ملائماً للجنة في الوقت المناسب ، فإن الجماعة والدول الأعضاء فيها ليست مستعدة في هذه الدورة لقبول إعداد دراسات قطاعية أو لدعوة أفرقة خبراء (حسب ما اقترح في الفقرة ١٣ من الوثيقة TD/B/CN.4/2) . وبالمثل ، فإنها تحبذ إمعان النظر ، على أساس إسهام من الأمانة ، في القضايا المحددة المتعلقة بالوصول إلى شبكات المعلومات وقنوات التوزيع . ولم تطرح بعد مسألة إنشاء فريق خبراء بشأن هذه المسائل كما أنه من غير المناسب اعتبار انتقال الأشخاص على أنه أساساً مشكلة بين الشمال والجنوب . كذلك يمكن أن تكون العواقب ضارة بالبلدان النامية إذا

ركّز الانتباه على تصدير الأيدي العاملة الرخيصة . ويمثل "نزوح الأدمغة" أحد هذه الآثار الضارة . وينبغي لدراسة تأثير التحرير التدريجي على نشوء قطاعات خدمات قادرة على المنافسة أن يشمل دور تشجيع استيراد الخدمات أيضا . كما أن المقترح المتعلق بتقديم البلدان لتقارير عن خبراتها وسياساتها (الفقرة ٢٢ من الوثيقة TD/B/CN.4/2) مقبول بوجه عام ، وينبغي أن يطلب إلى الأمانة إعداد خلاصة جامعة عن هذه التقارير من أجل النظر فيها في الدورة الثانية للجنة . ويبدو أن الفقرتين ٢٨ و ٢٩ من الوثيقة TD/B/CN.4/2 تتمشيان بشكل كامل مع الأهداف الإجمالية للجنة المتمثلة في "إكمال جهود الهيئات الدولية الأخرى مع السعي في الوقت نفسه إلى ضمان عدم حدوث ازدواج في العمل" . وفي مجال القوانين واللوائح ، يمكن وضع قائمة تستند إلى تصنيف مشترك للتدابير يوضع بالتعاون مع الفات والمنظمات المهمة الأخرى . وينبغي بالمثل تنسيق العمل المتعلق بالاحصاءات تنسيقا كاملا مع الفات ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ومكتب الأمم المتحدة الإحصائي . وفي هذا السياق ، يعتبر عمل "مجموعة فوربورغ" مناسبا إلى حد كبير . وينبغي على الفور تناول عدد من القضايا قيد النظر ، ولا ينبغي اتخاذ القرارات المتعلقة بقضايا أخرى إلا عندما تتاح المعلومات الأساسية المتعلقة بها وينبغي أن تستند هذه القرارات إلى توافق كامل في الآراء .

## الفصل الثاني المسائل التنظيمية

### ألف - افتتاح الدورة

٢١ - افتتح نائب الأمين العام للونكتاد الدورة الأولى للجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ .

٢٢ - وأشار نائب الأمين العام للونكتاد إلى أن الدورة التنفيذية السابقة لدورة مجلس التجارة والتنمية قد وافقت على وجوب تطبيق النظام الداخلي للجان الرئيسية للمجلس على اللجان الدائمة الجديدة ، على أن يكون هذا التطبيق مرناً بقدر الإمكان ، عند انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الدائمة ، مع أخذ مبادئ التوزيع الجغرافي العادل في الحسبان . وبالإضافة إلى ذلك ، جرى التأكيد من جديد في الجلسة العامة الختامية للجزء الأول من الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية ، على أنه فيما يتعلق باللجان الدائمة ، ينبغي انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين لكل من هذه اللجان في بداية كل دورة جديدة ، وينبغي إجراء مشاورات مسبقة بغية التوصل إلى اتفاق مسبق بشأن عضوية مكتب كل من هذه اللجان الدائمة الجديدة .

### باء - انتخاب أعضاء المكتب (البند ١ من جدول الأعمال)

٢٣ - انتخبت اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات في جلستها العامة الأولى المعقودة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، أعضاء مكتبها التاليين اسماؤهم:

الرئيس:	السيد هارون بن سراج	(ماليزيا)
نواب الرئيس:	السيد م. سينغ	(الهند)
	السيد ك. خياري	(تونس)
	الآنسة أ. ستودارت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
	السيد م. يابوناكا	(اليابان)
	السيد ف. كوفشينوف	(الاتحاد الروسي)
المقرر:	السيدة إ. غونشاليث ماريرو	(كوبا)

### جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل (البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٤ - أقرت اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات في جلستها العامة الأولى المعقودة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ، جدول أعمالها على النحو التالي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - وضع برنامج عمل اللجنة الدائمة
- ٤ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة الدائمة
- ٥ - مسائل أخرى
- ٦ - اعتماد تقرير اللجنة الدائمة إلى مجلس التجارة والتنمية .

دال - جدول الأعمال المؤقت لدورة الثانية للجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات (البند ٤ من جدول الأعمال)  
[يستكمل فيما بعد]

هاء - مسائل أخرى (البند ٥ من جدول الأعمال)  
[يستكمل حسب الاقتضاء]

واو - اعتماد تقرير اللجنة الدائمة إلى مجلس التجارة والتنمية (البند ٦ من جدول الأعمال)  
[يستكمل فيما بعد]

#### الحاشية

(١) للاطلاع على اختصاصات اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات ، انظر مقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٩٨ (د-٣٨) ، المرفق بـ .

المرفق  
العضوية والحضور

١ - مثلت في الدورة الدول التالية الاعضاء في الاونكتاد وفي اللجنة الدائمة:  
الاتحاد الروسي ، اذربيجان ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ،  
أفغانستان ، ألمانيا ، اندونيسيا ، أوروغواي ، ايرلندا ، ايطاليا ، باكستان ،  
البرازيل ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تركيا ،  
تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية كوريا ، جمهورية  
كوريا الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، رومانيا ، زمبابوي ، سري لانكا ،  
السلفادور ، السنغال ، السويد ، سويسرا ، شيلي ، الصين ، العراق ، غانا ، فرنسا ،  
الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، كندا ، كوبا ، كولومبيا ، لبنان ، ماليزيا ،  
مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة  
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، موريشيوس ، النرويج ، النمسا ، نيبال ،  
نيوزيلندا ، الهند ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليونان .

٢ - ومثلت في الدورة بصفة مراقب الدول الاخرى التالية الاعضاء في الاونكتاد  
وغير الاعضاء في اللجنة الدائمة: اكوادور ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بنما ،  
بوروندي ، الجمهورية العربية السورية ، غينيا - الاستوائية ، الكاميرون ،  
كوستاريكا ، ناميبيا .

٣ - ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة والوكالات ذات الصلة التالية: منظمة  
الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، صندوق النقد الدولي ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية  
الصناعية . ومثل أيضا الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة .

٤ - ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية: الجماعة الاقتصادية  
الأوروبية ، المنظمة الدولية للهجرة ، جامعة الدول العربية ، منظمة التعاون  
والتنمية في الميدان الاقتصادي ، منظمة الوحدة الافريقية .

٥ - ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية: الفئة العامة: الغرفة  
التجارية الدولية ، والاتحاد العالمي للعمل ، والاتحاد العالمي لرابطات الأمم  
المتحدة . الفئة الخاصة: الرابطة الدولية للنقل الجوي .

-----